المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP
مجلة العلوم الإسلامية
العدد الثالث - المجلد الثاني
يونيو 2019 م
ISSN: 2518-5780

The Al-Hakim saying in Mustadrak: "on the condition of the two sheikhs or one of them"

Abeer Adnan Khuda Bakhsh
Taibah University || Ministry of Education || KSA

Abstract: The problem of the research lies in the difference of scholars on Murad al-Hakim in his saying: "On the condition of the two sheikhs or one of them." Thus, the research aimed to study the attribution of (8) hadiths from Al-Mustadrak to Al-Saheehain, a critical and applied study, in order to reach the extent of the degree of the hadith and its men with al-Hakim statement on The condition of the two sheikhs or one of them, and the statement of the scholars 'statements on the degree and validity of the hadith, if any, and its compatibility with the ruling of al-Hakim, and reaching a final ruling on the degree of the hadith. The researcher followed the deductive, applied, critical approach by graduating the hadith, then translating the narrators from the books of wound and modification, mentioning the rulings of critics - ancient and contemporary - to the hadith as a basis and reflection, and mentioned the provisions of Al-Dhahabi and then discussing al-Hakim, and ended with the researcher's weighting, according to the rules of the speakers.

The research is from an introduction. The prelude to the definition of al-Hakim and his book, and two chapters; the first dealt with the conditions of the two sheikhs in their books and al-Hakim wanted al-Hakim them in three sections, while the second included: the practical study of the number of (8) hadiths, which al-Hakim judged them to be on the condition of the two sheikhs or one of them, according to the one who is being held, in addition to Conclusion and indexes ..

The results of the research showed that Murad al-Hakim said: "On the condition of the two sheikhs, or one of them," in the course of it, it is divided into sections. The first of which are the hadiths that al-Hakim brought out with the foundations of Hajj Bukhari and Muslim with their narratives in their correct, or one of them, and here al-Hakim says about him: (Al-Bukhari or Muslim) "It is correct, and there is a second section. Hadiths that al-Hakim passes and ruled on health on the condition of the two sheikhs or one of them, while some of its narrators did not come out to them by the two sheikhs and neither of them protested, but rather they gave them to them - in evidence, follow-up and suspensions, so al-Hakim made a mistake in His ruling on these hadiths, and a third section; al-Hakim produces and corrects hadiths, and for Be not on the condition of the two sheikhs, nor one of them, then it becomes clear that the hadith is authentic according to what al-Hakim said - may God have mercy on him.

According to the results, the researcher recommended that there is no absolute confidence in the hadith, as soon as al-Hakim is corrected, although most of what is correct is correct. Evil ... etc.).

Keywords: Al-Hakim - Al-Mustadrak saying .on the condition of the two sheikhs, or one of them.

قول الحاكم في المستدرك: "على شرط الشيخين أو أحدهما"

عبير عدنان خدا بخش
جامعة طيبة || وزارة التعليم || المملكة العربية السعودية

الملخص: تكمن مشكلة البحث في اختلاف العلماء على مراد الحاكم في قوله: "على شرط الشيخين أو أحدهما"، وبذلك فقد هدف البحث إلى دراسة إسناد (8) أحاديث من المستدرك على الصحيحين دراسة نقدية تطبيقية، للوصول إلى مدى تطابق درجة الحديث ورجاله مع قول الحاكم على شرط الشيخين أو أحدهما، وبيان أقوال العلماء على درجة الحديث وصحته إن وجدت، وتوافقها مع قول الحاكم، والوصول إلى حكم نهائي لدرجة الحديث. واتبعت الباحثة المنهج الاستنباطي النقدي التطبيقي؛ بتخريج الحديث، ثم ترجمة الرواة من كتب الجرح والتعديل، ذكر أحكام النقاد- القدامى والمعاصرين- على الحديث سنداً ومتناً، وذكر أحكام الذهبي ثم مناقشة الأحكام، وانتهاء بترجيح الباحثة؛ حسب قواعد المحدثين.

وتكون البحث من مقدمة. وتمهيد للتعريف بالإمام الحاكم ومستدركه، وفصلين؛ تناول الأول شروط الشيخين في كتابيهما ومراد الحاكم منهما في ثلاثة مباحث، فيما تضمن الثاني: الدراسة التطبيقية لعدد (8) أحاديث, التي حكم عليها الإمام الحاكم بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما، وفقا للمستدرك، إضافة إلى الخاتمة والفهارس..

وقد بينت نتائج البحث أن مراد الحاكم في قوله: "على شرط الشيخين أو أحدهما" في مستدركه ينقسم إلى أقسام؛ أولها أحاديث أخرجها الحاكم بأسانيد احتج البخاري ومسلم برواتها في صحيحيهما، أو أحدهما، وهنا يقول عنه الحاكم: "إنه على شرط الشيخين أو أحدهما (البخاري أو مسلم)" وهو الصواب، وهناك قسم ثانٍ؛ أحاديث يخرجها الحاكم ويحكم عليها بالصحة على شرط الشيخين أو أحدهما، بينما بعض رواتها لم يخرج لهم الشيخان ولا أحدهما احتجاجاً، وإنما أخرجا لهم –في الشواهد والمتابعات والمعلقات؛ فيكون الحاكم قد أخطأ في حكمه على هذه الأحاديث، وقسم ثالث؛ يخرج الحاكم أحاديث ويصححها، ولكن ليس على شرط الشيخين ولا أحدهما، ثم يتبين أن الحديث صحيح الإسناد كما قال الحاكم–رحمه الله.

واستناداً للنتائج أوصت الباحثة بعدم الثقة المطلقة في الحديث؛ بمجرد تصحيح الحاكم، رغم أن غالب ما يصححه صحيح، كما أكدت الحاجة إلى مزيد من الدراسات المتعمقة لتجميع وتفصيل حالات الأحاديث في المستدرك، والتي لا تتوفر على شروط الصحيحة مثل (الحسن ، المعلل، الضعيف، المنكر...الخ).

الكلمات المفتاحية: قول الحاكم- المستدرك- على شرط الشيخين أو أحدهما

المقدمة:

الحمد لله العليم القدير، ميسر كل عسير، وجابر كل كسير، والصلاة والسلام على البشير النذير، والسراج المنير، سيدنا محمد وعلى آله ذوي الفضل الشهير، وأصحابه أهل الجد والتشمير، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم المصير، أما بعد:

إن من نعم الله العظيمة على هذه الأمة حفظ دينها بحفظ كتابه العزيز، وسنة نبيه الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحنُ نَزَّلنَا الذِّكرَ وَإِنَّا لَهُ لَحافِظونَ ﴾[1]، وهذا الوعد والضمان بحفظ الذكر يشمل حفظ القرآن والسنة النبوية التي تفسر القرآن، وهي الحكمة المنزلة كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾[2]، وقد ظهر مصداق ذلك الوعد مع طول المدة، وامتداد الأيام، وتوالي الشهور، وتعاقب السنين، وانتشار أهل الإسلام، وتسخير الله عز وجل لحفظ السنة أئمة جهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وبذلوا الغالي والنفيس لجمع السنة وبيانها والاستنباط منها وتمييز صحيحها من سقيمها، فاعتنوا بكتابي الصحيحين: صحيح البخاري ومسلم، ومن ذلك المستدركات عليهما، ومن أبرز تلك المستدركات: مستدرك الإمام الحاكم، الذي رأى أن أهل البدع قد أثاروا شائعة بأنه لم يصح من النصوص الحديثية إلا ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، فشمّر عن ساعده ليؤلف كتابه "المستدرك"، ليستدرك أحاديث صحيحة على شرط البخاري ومسلم، أو أحاديث توافرت فيها شروط الصحة ولم يخرجاها، ولجلالة قدر الكتاب ومؤلفه حاز على مكانة رفيعة بين

(1)سورة الحجر: الآية (9).

(2)سورة النساء: الآية (113).

العلماء المشتغلين بهذا الشأن؛ لذلك وددت أن يكون بحثي التكميلي دراسة تطبيقية لبعض أحاديث هذا الكتاب، من حديث رقم (1200) إلى حديث رقم (1226) التي علّق عيها الحاكم بقوله: "على شرط الشيخين أو أحدهما".

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في اختلاف العلماء على مراد الحاكم في قوله: "على شرط الشيخين أو أحدهما" في مستدركه، ويرجع هذا الاختلاف إلى مقدمته حيث قال: "وقد سألني جماعة من أعيان أهل هذا العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها"، ثم قال بعد ذلك: "وأنا استعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، وهذا هو شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام: أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته وهو حسبي ونعم الوكيل".

فقول الإمام الحاكم في الموضعين: "بمثلها" اختلف العلماء في مراده بها، حيث إن البخاري ومسلم لم ينصا على شرطهم، بل العلماء اجتهدوا في فهم شرط كلٍ منهم، فكان البحث يدور حول عدة تساؤلات:

1- هل المراد إخراج الحاكم الحديث لرواة الصحيحين بطريقة الشيخين بالكيفية التي أخرجاه بها؟
2- هل المراد إخراج الحديث لرواة الصحيحين بطريقة غير التي سلكها الشيخين؟
3- هل المراد إسناد درجة رجاله كدرجة رجال الشيخين؟

أهداف البحث:

1- دراسة إسناد أحاديث من المستدرك على الصحيحين دراسة نقدية تطبيقية، للوصول إلى مدى تطابق درجة الحديث ورجاله مع قول الحاكم على شرط الشيخين أو أحدهما.
2- بيان أقوال العلماء على درجة الحديث وصحته إن وجدت، وتوافقها مع قول الحاكم.
3- الوصول إلى حكم نهائي لدرجة الحديث.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من خلال التالي:

1- أن كتاب المستدرك يُعدّ من الكتب التي عنيت بالصحيحين، وهما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل.
2- أن هذا البحث يعالج قضية مهمة من قضايا علوم الحديث، وهي قضية اختلف فيها العلماء، وهي: مراد الحاكم بقوله: "على شرط الشيخين أو أحدهما".
3- المساهمة في إثراء المكتبة الحديثية، وتقديم خدمة للسنة النبوية.

مصطلحات البحث:

المستدرك: عبارة تدل على كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث زائدة استدركها على كتاب آخر، مما فاته على شرطه.[3]

شرط الشيخين: عبارة عن مناهج الأئمة في كيفية اختيار الأحاديث لتخريجها في كتبهم وعن التزامهم في ذلك، وتلتحق بذلك أغراضهم في تصانيفهم.[4]

(3)انظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن، (6/1).

الدراسات السابقة:

دراسة عبدالله بن مراد السلفي (1418هـ)، بعنوان تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي[5]، ذكر المؤلف في هذا الكتاب بعض الأحاديث التي وافق الذهبي الحاكم على تصحيحها في موضع، ثم تعقبه في موضع آخر من المستدرك نفسه، وقد علق المؤلف على ما أورده من الأحاديث في هذا الكتاب تعليقات مختصرة ومتنوعة، ومؤيدة في كثير من الأحيان بالتخريج وبأقوال العلماء.

دراسة عبدالله بن حمد اللحيدان، وسعد بن عبدالله بن عبد العزيز آل حميد (1411هـ)[6]، بعنوان "مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبدالله الحاكم"، للعلامة سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن (ت804هـ)،هذا الكتاب عبارة عن أطروحة قدمت لكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، لنيل درجة الماجستير، وهو عبارة عن قسمين: القسم الأول: يبدأ من أول الكتاب حتى نهاية الحديث رقم (483) بالإضافة لدراسة عن الحاكم وكتابه المستدرك وابن الملقن ومختصره، والقسم الثاني: يبدأ من الحديث رقم (484) وينتهي حتى نهاية حديث رقم (1182)، بالإضافة لدراسة عن الحافظ الذهبي وكتابه التلخيص وترجمة موجزة للحاكم وكتابه المستدرك.

دراسة عزيز رشيد الدايّني[7] **(2006)**، بعنوان "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي"، هذا الكتاب بالأصل رسالة ماجستير، درس المؤلف الموضوع دراسة استقرائية، على المقابلة بين صنيع الذهبي وصنيعه في كتبه الأخرى، فتناول المؤلف هذا الموضوع في مسألتين رئيسيتين: أولاهما: منهج الذهبي في تلخيص المستدرك، وثانيتهما: تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم والذهبي، وذكر المؤلف نماذج مما صححه الحاكم على شرط البخاري، ونماذج مما صححه الحاكم على شرط مسلم، ونماذج مما صححه الحاكم وقال عنه الذهبي: صحيح.

دراسة عطية بن نوري السيّد[8] **(2013 -1434)** ، رسالة دكتوراه تحتوي على دراسة وتحقيق لأحاديث معينة من المستدرك على الصحيحين، من حديث: "إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله" إلى نهاية حديث: "مراء بالقرآن كفر".

وسوف تكون دراستي مختلفة عن كل دراسة من هذه الدراسات السابقة، حيث إني سوف أدرس الأحاديث متسلسلة في جزء معين من الكتاب التي قال فيها الحاكم: "على شرط الشيخين أو أحدهما"، وأتأكد من مصداقية القول وأن الحاكم لم يهم أو يتساهل، ومدى توافق الحكم الذي توصلت إليه مع حكم العلماء ومع الحاكم نفسه.

منهج البحث:

1- تخريج الحديث من الكتب التسعة وإن لم يوجد فيها فمن المصادر الحديثية الأخرى.
2- ترجمة الرواة من كتب الجرح والتعديل، على النحو التالي:

---

(4)انظر: شروط الأئمة الستة، ص(58).

(5)تقديم فضيلة الدكتور: أحمد معبد عبد الكريم، الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض، ط: الأولى، (الرياض: دار الفضيلة، 1418هـ)، ج: 1، عدد الصفحات: (552).

(6)إشراف الدكتور: أحمد معبد، الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض، ط: الأولى (الرياض: دار العاصمة، 1411هـ)، عدد الأجزاء: 8، عدد الصفحات: (3590).

(7)إشراف الدكتور: بشار عواد معروف، ط: الأولى (بيروت: دار الكتب العلمية، 2006م)، عدد الصفحات: (256).

(8)إشراف محمد بن عمر بازمول، 1434-2013م.

أ- إن كان الراوي ثقة بالاتفاق فيترجم له من التقريب لابن حجر، والكاشف للذهبي، وإن لم فمن كتب تراجم أخرى.

ب- إن كان الراوي مختلفاً فيه فيترجم له من كتب الجرح والتعديل بتفصيل الأقوال فيه، وتتم حسب قواعد المحدثين.

3- ذكر أحكام النقاد -القدامى والمعاصرين- على الحديث سنداً ومتناً، وأحكام الذهبي على أحاديث الحاكم.

4- إن تعارضت أقوال المحدثين في الحكم على الحديث تقوم الباحثة بمناقشة الأحكام والترجيح.

5- إن لم يوجد حكم من المحدثين على الحديث تحكم الباحثة على الحديث حسب قواعد المحدثين.

6- بيان مدى تطابق شروط الشيخين على إسناد الحاكم، وتمييز رواة الصحيحين من غيرهما.

أ- منهجي في تخريج الحديث:

عزو الأحاديث إلى مصادرها مرتبة على النحو التالي: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبو داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجة، مسند أحمد، سنن الدارمي، موطأ مالك.

ب- منهجي في توثيق المراجع:

1- ذكر اسم الكتاب، والجزء، والصفحة.

2- فهرسة المصادر والمراجع التي تم الاستفادة منها في البحث، وترتيبها على حروف المعجم.

ج- منهجي في التراجم:

ذكرت اسم كل راوي كامل مع كنيته إن وجدت، ولم أذكر الشيوخ والتلاميذ ولكن أهتم بها أثناء الدراسة لكي أتأكد أن الراوي هو المطلوب في الإسناد، ثم أتبع ذلك بجملة أو جملتين عن بعض مناقبه إن وجدت، وأجمع أكبر قدر ممكن من ألفاظ الجرح والتعديل، وأذكر الجرح مقدماً على التعديل، ثم أتحرى تاريخ الوفاة، ولم أترجم للصحابة وذلك لشهرتهم وعدم الحاجة لتوثيقهم.

خطة البحث: يشتمل البحث على التالي:

- مقدمة .
- تمهيد: التعريف بالإمام الحاكم ومستدركه.
- الفصل الأول: شروط الشيخين في كتابيهما ومراد الحاكم منهما.
- المبحث الأول: شرط البخاري.
- المبحث الثاني: شرط مسلم.
- المبحث الثالث: مراد الحاكم بقوله على شرطهما أو أحدهما.
- الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للأحاديث, التي حكم عليها الإمام الحاكم بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما، وفق ترتيب المستدرك.
- الخاتمة .
- الفهارس العامة، وتشتمل: فهارس (الأحاديث، الرواة، شيوخ الحاكم، المصادر والمراجع، الموضوعات).

التمهيد وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام الحاكم

أولاً: ترجمة موجزة للإمام الحاكم (رحمه الله):

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمدَوَيه بن نعيم بن الحكم الضَبّيّ[9]، الطَّهْمانيّ[10]، النَّيسابُورِي، الشافعي، الحافظ أبو عبد الله الحاكم، إمام أهل الحديث في عصره والمؤلف فيه كتب كثيرة لم يسبق إلى مثلها، كان عالماً عارفاً واسع العلم، الإمام الناقد العلامة، شيخ المحدثين[11]، المعروف بابن الَبيِّع[12]، مولده يوم الاثنين ثالث شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة بنيسابور.[13]

ثانياً- طلبه للعلم وثناء العلماء عليه:

طلب العلم من الصغر باعتناء أبيه وخاله، فأول سماعه سنة ثلاثين وثلاثمائة، واستملى على أبي حاتم ابن حبان سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة، سنة إحدى وأربعين، ولحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وبلاد ما وراء النهر، وقد رأى أبوه مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح[14]، وقرأ القرآن العظيم على: أبي عبدالله محمد بن أبي منصور الصّرّام، وابن الإمام المقرئ أحمد بن العباس[15]، كما أثنى عليه الحافظ ابن كثير[16]، فقال: "وكان من أهل العلم والحفظ والحديث، وقد كان من أهل الصيانة والضبط والتجرد والورع"[17]، وقال الخطيب البغدادي[18]: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة"[19]، ومدحه الذهبي[20]، فقال: "الإمام الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، وكان من بحور العلم، صاحب التصانيف".[21]

ثالثاً: شيوخه:

---

(9)بفتح الضاد المعجمة والباء المكسورة المشددة، نسبة إلى ضبه وهم جماعة، الأنساب للسمعاني، (380/3).

(10)بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء وفتح الميم، وقيل له ذلك لأنه كان يجمع حديث إبراهيم بن الطهمان، الأنساب للسمعاني، (109/9).

(11)انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،.(4/280)

(12)بفتح الباء وكسر الياء المشددة وآخرها عين مهملة، وهي لمن يتوسط الخانات ويتولى البياعة بين البائع والمشتري من التجار للأمتعة، الأنساب،.(2/400)

(13)انظر: سير أعلام النبلاء،.(574-571 /12)

(14)انظر: تاريخ بغداد،.(3/93)

(15)تاريخ الإسلام،.(28/78)

(16)هو: إسماعيل بن عمر بن ضوّ بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقي، ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، وانتقل مع أخ له إلى دمشق سنة (706)هـ، وتوفي بدمشق، انظر: الزركلي،.(1/320)

(17)البداية والنهاية،.(11/355)

(18)هو: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب، صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات صنف أكثر من مائة مصنف، ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاث مائة، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة ببغداد رحمه الله. انظر: وفيات الأعيان،(1/92) ، والأعلام للزركلي، (172/1).

(19)تاريخ بغداد،.(3/93)

(20)شمس الدين محمد بن قايماز الذهبي، توفي سنة ثمانية وأربعين وسبعمائة، انظر: سير أعلام النبلاء، المقدمة، ص1.

(21)فوات الوفيات،.(3/315)

ارتحل الإمام الحاكم عدة بلدان، وحصل على أسانيد عالية، وشيوخه ما يقارب الألف شيخ الذين سمع منهم بنيسابور وحدها، ولكني سوف أذكر أهمهم، فمنهم: أحمد بن إسحاق الصبغي الفقيه، وأحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، والحسن بن يعقوب البخاري، والقاسم بن القاسم السيّاري، ومحمد بن أحمد بن محبوب المروزي، وتلاميذه كُثُر ومن أبرزهم: بكر أحمد بن الحسين البيهقي، والخليل بن عبد الله القزويني، وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي، وأبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، وعثمان بن محمد المحمي.

رابعاً: مصنفاته:

ذكر الإمام الذهبي أسماء بعض كتبه، فقال: وقد شرع الحاكم في التصنيف سنة سبع وثلاثين، فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء من تخريج "الصحيحين"، و"العلل والتراجم"، و"الأبواب والشيوخ"، ثم المجموعات مثل: "معرفة علوم الحديث"، و"مستدرك الصحيحين"، و"تاريخ النيسابوريين"، و"كتاب مزكي الأخبار"، و"المدخل إلى علم الصحيح"، وكتاب "الإكليل"، و"فضائل الشافعي"، وغير ذلك.

خامساً: وفاته:

روى أبو موسى المديني: أن الحاكم دخل الخلاء، فاغتسل وخرج، وقال: آه، وقبضت روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد، ودفن بعد العصر يوم الأربعاء، وصلى عليه القاضي أبوبكر [22]الحيري[23]، توفي سنة ثلاث وأربعمائة.[24]

المطلب الثاني: التعريف بالمستدرك

أولاً: موضوعه: كتاب المستدرك هو: كتاب جمع فيه الحاكم أحاديث لم تخرج في صحيح البخاري ومسلم استدركها عليهم، وقد تكون على شرطهما أو شرط أحدهما، فتبين من كلامه في مقدمته أن موضوع الكتاب: إخراج أحاديث صحيحة رواتها ثقات، قد احتج بمثلها البخاري أو مسلم أو كلاهما معاً.[25] ومن خلال دراسة الكتاب يتضح أن هذا هو المضمون فعلاً، بغض النظر عن مدى مصداقية الحاكم في حكمه على الأحاديث التي أخرجها.

ثانياً: سبب تأليفه للمستدرك:

ذكر في بداية كتابه أنه ألفه للرد على المبتدعة أعداء السنة، في عصره، وزعمهم بأنه لا يصح من الحديث إلا ما في الصحيحين، فأخرج أحاديث قال بأنها على شرطهما أو شرط أحدهما في نظره، ولم يقتصر على ذلك بل أخرج أحاديثاً وذكر أنها صحيحة، وأخرى ذكر أنها ضعيفة، وغيرها سكت عنها.[26]

ثالثاً: منهج الحاكم:

قسمه ابن حجر إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه الحاكم محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما.

---

(22)قال عنه الذهبي: الإمام العالم المحدث مسند خراسان، قاضي القضاة، أبو بكر أحمد بن أبي علي الحسن بن الحافظ أبي عمرو أحمد بن محمَّد بن أحمد بن حفص ابن مسلم بن يزيد الحرشي الحيري النيسابوري الشافعي، وجده هو سبط أحمد بن عمرو الحرشي، ولد في حدود سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، وتوفي سنة 421 ورَّخه أبو بكر محمَّد ابن منصور السمعاني وقال: هو ثقة في الحديث، سير أعلام النبلاء، .(17/356)

(23)سير أعلام النبلاء،.(12/576)

(24)وفيات الأعيان،.(4/281)

(25)المستدرك على الصحيحين،.(1/20)

(26)تعليقات على ما صححه الحاكم ووافقه الذهبي،.(1/20)

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً بغيره.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد أخرجا لرجاله لا في الأصول والمتابعات والشواهد وقد أكثر من ذلك الحاكم.

رابعاً: طريقة ترتيب المستدرك على الصحيحين:

رتب الحاكم مستدركه على الأبواب، واتبع في ذلك أصل الترتيب الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحهما، فبدأ بكتاب الإيمان وانتهى بكتاب الأهوال.

وقد ذكر الحاكم في المستدرك ثلاثة أنواع من الأحاديث وهي:

1- الأحاديث الصحيحة التي على شرطهما أو شرط أحدهما، وهي التي يعبر عنها أنها "صحيحة الإسناد".
2- الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطهما أو شرط أحدهما، وهي التي يعبر عنها أنها "صحيحة الإسناد".
3- الأحاديث التي لم تصح عنده؛ لكنه نبه عليها.[27]

خامساً: طبعات الكتاب:

1- طبعة دائرة المعارف الهندية: عام 1342هـ، وتقع في (4) مجلدات، وفي حاشيتها تلخيص المستدرك للحافظ الذهبي.
2- طبعة دار الكتب العلمية: عام 1411هـ، بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، في (5) مجلدات.
3- طبعة دار الحرمين: عام 1417هـ، بتحقيق مقبل بن هادي الوادعي، في (5) مجلدات.
4- طبعة دار المعرفة: عام 1427هـ، بعناية عبد السلام علوش في (5) مجلدات.

اعتذر الحافظ ابن حجر رحمه الله لصنيع الحاكم في مستدركه فقال: "الحاكم أجل قدراً وأعظم خطراً وأكبر ذكراً من أن يذكر الضعفاء، لكنه في آخر عمره حصل له تغير وغفلة، لأن بعض الرواة ذكر أنهم ضعفاء، ثم أخرجهم في المستدرك، وبالإضافة أن المنية عاجلته ولم ينقح كتابه".[28]

سادساً: عناية العلماء به:

اهتم العلماء بالدراسة والشرح والتحقيق، وكذلك تهافت الطلبة على دراسة أحاديثه، وهناك مؤلفات على ذلك منها:

- تلخيص المستدرك، للإمام الذهبي، مطبوع.
- المستخرج على المستدرك، للحافظ العراقي، طبع جزء منه.
- رجال الحاكم في المستدرك: مقبل بن هادي الوادعي.

الفصل الأول:

شروط الشيخين في كتابيهما ومراد الحاكم منها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: شرط البخاري.

المبحث الثاني: شرط مسلم.

---

(27)المستدرك على الصحيحين،.(1/10)

(28)لسان الميزان،.(5/233)

المبحث الثالث: مراد الحاكم من قوله على شرطهما أو أحدهما.

المبحث الأول: شرط الإمام البخاري

أولاً: الشرط العام للبخاري:

هو شروط الحديث الصحيح المفهومة من التعريف المعروف له: "ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط من غير شذوذ ولا علة"[29]. وهذا الشرط نص عليه من خلال قوله: " ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول"[30]. ونص على ذلك أيضاً من خلال اسم الكتاب: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه).[31]

ثانياً: الشرط الخاص للبخاري:

ذكر الإمام الحازمي عندما قسم الرواة المكثرين إلى خمسة طبقات،: أن البخاري يعتمد على الطبقة الأولى: وهي التي كانت أعلى في الحفظ والإتقان، وطول الملازمة للزهري، وهي الغاية في الصحة، وهي غاية مقصد البخاري، ويُخَّرج لأهل الطبقة الثانية الذين مثل الأولى في الحفظ والإتقان وأقل ملازمة للزهري في المتابعات والشواهد.[32]

أما الرواة غير المكثرين: فإنما اعتمد البخاري على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، ومنهم من كان الاعتماد عليه قوياً، فأخرج له ما تفرد به، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه، فأخرج له ما شاركه فيه غيره.

ثالثاً: شرط البخاري في السند المعنعن:

الإسناد المعنعن يحمل على الاتصال بتوفر شرطين: 1- ثبوت اللقاء. 2- البراءة من وصمة التدليس.

فشرط البخاري في قبول الإسناد المعنعن هو ثبوت اتصال الراوي بمن روى عنه ولو مرة واحدة لا مجرد المعاصرة، وهذا ما أراده ابن حجر فقال: البخاري لا يحمل الإسناد المعنعن على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة، وهذا ما ذهب إليه البخاري في صحيحه وأكثر منه حتى إنه ربما يخرج حديث لا علاقة له بالباب أصلاً؛ ليثبت أن فلاناً سمع من فلان لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً، وهذا فيما اختلف فيه البخاري عن الإمام مسلم كما سيأتي في المبحث التالي.[33]

المبحث الثاني: شرط الإمام مسلم

أولاً: شرط الصحة العام: تقدم ذكره سابقاً عندما شرحت شرط الصحة العام عند الإمام البخاري.

ثانياً: شرط مسلم الخاص: ذكر الإمام الحازمي أن مسلماً يخرج لأهل الطبقة الأولى والثانية، ولكن الفرق بينه وبين البخاري، أنه يأخذ من الثالثة للمتابعات والشواهد وهي التي فيها طول الملازمة للزهري لكن تُكلم في حفظهم، أما البخاري فكان يأخذ للمتابعات والشواهد من الثانية.

---

(29)مقدمة ابن الصلاح،.(1/11-12)

(30)هدي الساري مقدمة فتح الباري،.(1/16)

(31)مقدمة ابن الصلاح،.(1/26)

(32)شروط الأئمة الخمسة للحازمي، ص(151).

(33)انظر: مقدمة ابن الصلاح،(1/61) ، هدي الساري مقدمة فتح الباري،.(1/14)

ثالثاً: شرط مسلم في السند المعنعن: قال الإمام مسلم في مقدمته، إن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائزٌ لقاؤه والسماع منه لكونهما في عصرٍ واحد، وإن لم يأت إثبات أنهما اجتمعا أو التقيا، فالرواية ثابتة والحجة بها قائمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبدا حتى يكون الدلالة التي بيّنا، ووضح كذلك في مقدمته أن الرواة عنده قسمهم إلى ثلاثة أقسام:

1- قسم موصوفون بالحفظ، والإتقان، والاستقامة.
2- قسم قد يقع في أسانيدهم من ليس موصوفاً بالحفظ والإتقان، أطلق عليهم الستر والحفظ.
3- جماعة متهمون فترك حديثهم.[34]

المبحث الثالث: مراد الحاكم من قوله على شرطهما أو شرط أحدهما

اختلف فهم المراد من مقصود الحاكم في قوله بعد ذكر بعض الأحاديث: على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، وهذا الاختلاف نشأ نتيجة عدم فهم قول الحاكم في مقدمة كتابه: (بمثلها)، وبالإضافة إلى عدم فهم كلامه في مقدمة المستدرك عندما قال: "وقد سألني جماعة من أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها"، ثم قال بعد ذلك: " وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما."[35]

فكان مراد الإمام الحاكم النيسابوري أن يسير على منهج الإمامين الكبيرين في تصنيف كتاب على شرطهما أو شرط أحدهما؛ للرد على المبتدعة في عصره، ولكن كان في حكمه نظر، ويحتاج إلى تعقبات.

المطلب الأول: ذكر المواضع التي قال فيها الحاكم (بمثلها):

عندما قال: "وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها، أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها"، وكذلك عندما قال: "وأنا أستعين بالله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما".[36]

المطلب الثاني: أقوال العلماء في بيان مراد الحاكم:

اختلف العلماء في مراد الإمام الحاكم بقوله: "بمثلها"، حيث قالوا ربما يكون المقصود، أنه أراد المثلية الحرفية، أي أنه أراد أعيان الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم، وذهب إلى هذا القول الإمام ابن الصلاح، والنووي، وابن دقيق العيد، والذهبي، وابن حجر عندما قسم أحاديث المستدرك إلى ثلاثة أقسام سبق ذكرها في وصف المستدرك، نستدل من كلامه أنه ذكر القسمين السابقين، إما أعيان الرواة وأنفسهم، أو أن يكون المقصود مماثلتهم في الصفة والرتبة.[37]

وردّ ابن حجر على منْ قال أنه أراد المثلية المجازية بدليل قوي جداً، حيث قال: (إن مما يؤيد أن الحاكم أراد الرواة ذاتهم وليس منْ يماثلهم – أننا نجده أحياناً يقول: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، فلو

(34)مقدمة صحيح مسلم،.(1/29)

(35)مستدرك الحاكم،.(1/4)

(36)المرجع السابق، (40/1).

(37)انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص(22)، التقييد والإيضاح، ص(18)، النكت على ابن الصلاح، ص(320)، تدريب الراوي، ص(137)، مناهج المحدثين، ص(196).

أراد المثلية المجازية لقال: على شرط الشيخين؛ لأن شرط البخاري أقوى من شرط مسلم، وشرط مسلم من الأصل داخل تحت شرط البخاري، ولكن لما وجد في بعض رجال الإسناد منْ أخرج له البخاري ولم يخرج له مسلم، فقال على شرط البخاري؛ لأن مراده مُنصبٌ على الرواة ذاتهم، وهذا ردّ مقنع جداً من ابن حجر؛ لحل هذا الإشكال.[38]

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للأحاديث، التي حكم الحاكم بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما..

الأول: حديث عبد الله بن عمرو(إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَفًا يُرَى ظَاهِرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا، وَبَاطِنُهَا مِنْ ظَاهِرِهَا)

أولاً: نص الحديث: قال الحاكم في المستدرك: "حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، حدثنا إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو، حدثنا ابن وهب، أخبرني حيي بن عبدالله، عن أبي عبدالرحمن الحُبُلي، عن عبدالله بن عمرو: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَفًا يُرَى ظَاهِرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا، وَبَاطِنُهَا مِنْ ظَاهِرِهَا) قَالَ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (لِمَنْ أَطَابَ الْكَلَامَ، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ، وَبَاتَ قَائِمًا وَالنَّاسُ نِيَام)".

ثانياً: قول الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه".[39]

ثالثاً: تخريج الحديث: أخرجه أحمد في مسنده، 186/11، ح(6615)، من طريق حسن، عن ابن لهيعة، عن حيي بن عبدالله، به.

رابعاً: رجال الإسناد:

1- أحمد بن يعقوب: هو أحمد بن يعقوب بن مهران، أبو سعيد، الثقفي النيسابوري، قال الذهبي: "هو زاهد عابد"، وتوفي في سنة 340هـ.[40]
2- إبراهيم بن يوسف: هو إبراهيم بن يوسف بن خالد بن سويد، أبو إسحاق، الرازي الهسنجاني، قال الذهبي: "الإمام، الحافظ، المجود"، توفي سنة 301هـ.[41]
3- أبو الطاهر: هو أحمد بن عمرو بن السرح، أبو الطاهر، المصري، قال ابن حجر: "هو ثقة من العاشرة"[42]، توفي سنة 250هـ[43]. وهو من رجال صحيح مسلم.[44]
4- عبدالله: هو عبدالله بن وهب، أبو محمد، الفهري، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، عابد، من التاسعة"[45]، توفي سنة 197هـ[46]. وهو من رجال البخاري[47]، ومسلم.[48]

---

(38)المرجع السابق، (137).
(39)المستدرك على الصحيحين، (466/1)، ح (1200).
(40)تاريخ الإسلام،.(25/187)
(41)سير أعلام النبلاء،.(14/115)
(42)التقريب،.(1/82)
(43)الكاشف،.(1/200)
(44)رجال صحيح مسلم،.(1/33)
(45)التقريب،.(1/328)
(46)الكاشف،.(1/606)
(47)الهداية والإرشاد،.(1/432)
(48)رجال صحيح مسلم،.(1/336)

5- حيي بن عبدالله[49]: حيي بن عبدالله المعافري المصري، قال أحمد بن حنبل: "أحاديثه مناكير"، وقال النسائي: "أنه ليس بالقوي"[50]، وقال العقيلي: "سمعت أبي يقول: أحاديثه مناكير"[51]، وقال ابن عدي: "لا بأس به إذا روى عن ثقة"[52]، وقال الذهبي: "أن البخاري قال: فيه نظر، وابن معين قال: ليس به بأس"[53]، وابن حجر قال: صدوق يهم من السادسة"، توفي سنة 143هـ[54]

6- أبو عبد الرحمن الحبلي: هو عبدالله بن يزيد الباهلي، أبو عبد الرحمن، قال الذهبي: "ثقة"[55]، وابن حجر قال: "ثقة من الثالثة"، توفي سنة 100هـ.[56]

خامساً: الحكم على الحديث:

قال الشافعي: رواه أبو يعلى الموصلي، وأحمد بن حنبل، والطبراني بإسناد حسن، وله شاهد من حديث أبي مالك الأشعري رواه أحمد بن حنبل، وابن حبان في صحيحه، والترمذي من حديث علي بن أبي طالب[57]، وقال: حديث غريب وقد تكلم أهل الحديث في عبد الرحمن بن إسحاق أحد رواته من جهة حفظه.[58]

وعلق الألباني وقال: هو "عندي حسن"[59]. وقال المقدسي: "هو عندي إسناد حسن".[60]

سادساً: مراد الحاكم من قوله: (على شرط مسلم):

إسناد الحاكم ضعيف؛ لأن رجال الإسناد ثقات ماعدا حيي بن عبدالله المصري فهو ضعيف.

وهو ليس على شرط مسلم؛ لأن حيي بن عبدالله، ليس من رجاله خلاف بقية الرواة.

فيكون الحاكم أراد صفات الرجال وليس ذواتهم.

الثاني: حديث حذيفة (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من رمضان...الخ)

أولاً: نص الحديث: قال الحاكم في المستدرك: حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، حدثنا محمد بن أحمد بن النضر، حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا زهير، عن العلاء بن المسيب، عن عمرو بن مرة، عن طلحة بن يزيد الأنصاري، عن حذيفة بن اليمان، قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من رمضان في حجرة من جريد النخل، قال: فقام فكبر، فقال: "اللَّهُ أَكْبَرُ ذُو الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ، وَذُو الْكِبْرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ"، "ثُمَّ افْتَتَحَ الْبَقَرَةَ فَقَرَأَ"، فَقُلْتُ: يَبْلُغُ رَأْسَ الْمِائَةِ، ثُمَّ قُلْتُ: يَبْلُغُ رَأْسَ الْمِائَتَيْنِ. قَالَ: " ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا، ثُمَّ افْتَتَحَ النِّسَاءَ فَقَرَأَهَا لَا يَمُرُّ بِآيَةِ التَّخْوِيفِ إِلَّا وَقَفَ فَتَعَوَّذَ"، ثُمَّ رَكَعَ مِثْلَ مَا قَامَ يَقُولُ: "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ" يُرَدِّدُهُنَّ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ" مِثْلَ مَا رَكَعَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ مَا قَامَ، يَقُولُ: "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى"، وَيَقُولُ

---

(49)بحثت عن من روى عنهم حيي ولكن لم أجد غير أبي عبد الرحمن الموجود في الإسناد.

(50)الضعفاء والمتروكين، ص171.

(51)الضعفاء للعقيلي، ص342.

(52)الكامل في ضعفاء الرجال، ص389.

(53)الكاشف،.(1/360)

(54)التقريب،.(1/185)

(55)الكاشف،.(1/609)

(56)التقريب،.(1/329)

(57)إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة،.(8/232)

(58)كشف المناهج في تخريج الحديث،.(1/468)

(59)الترغيب والترهيب،.(3/405)

(60)صفة الجنة،.(1/85)

بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: "رَبِّ اغْفِرْ لِي" فَمَا صَلَّى إِلَّا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ صَلَاةِ الْعَتَمَةِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِهِ، حَتَّى جَاءَ بِلَالٌ فَآذَنَهُ بِصَلَاةِ الْغَدَاةِ.

ثانياً: قول الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".[61]

ثالثاً: تخريج الحديث: **أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقول بين السجدتين، 835/2، ح(1363)، من طريق زهير به.

واللفظ لابن ماجه، والدارمي مقتصراً على القول بين السجدتين، "رب اغفر لي"، وأبو داود بزيادة "فقرأ النساء والمائدة".

*أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ذكر ما يقول في الركوع والسجود، 148/2، ح(1382)، و أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقول بين السجدتين، 289/1، ح(897)، و أخرجه الإمام أحمد في مسنده، 406/3، ح(23399)، من طريق العلاء بن المسيَّب به.

*أخرجه أبي داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في الركوع والسجود، 231/1، ح (874)، من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي حمزة، عن رجل من الأنصار، عن رجل من بني عبس، عن حذيفة به.

*أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، 536/1، ح(772)،و أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، 48/2، ح(262)، من طريق الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن المستورد بن الأحنف، عن صلة بن زفر، عن حذيفة به.

رابعاً: دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن أحمد بن بَالُويَه: هو محمد بن أحمد بن بَالُويَه، أبو النصر، النّيسابوري، قال الحاكم: أنه عدل ومن أعيان المشايخ[62]، وقال أبو بكر البرقاني: ثقة[63]، توفي سنة 340هـ[64]
2. محمد بن أحمد: هو محمد بن أحمد بن النضر بن عبد الله بن مصعب، أبو بكر، الأزدي، وأصله كوفي انتقل إلى بغداد، وقال عنه محمد بن عبدوس: ثقة لابأس به[65]، توفي سنة 291هـ.[66]
3. معاوية: هو معاوية بن عمرو بن المهلب بن عمرو، أبو عمرو، البغدادي، قال ابن حجر: ثقة من التاسعة، توفي سنة 214هـ.[67]وهو من رجال البخاري[68]، ومسلم.[69]
4. زهير: زهير بن معاوية بن حُدَيج، بن الرُحيل، أبو خثيمة، الجحفي الكوفي، قال الذهبي: ثقة حجة[70]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت من التاسعة، توفي سنة 173هـ[71]. وهو من رجال البخاري[72]، ومسلم.[73]

---

(61)المستدرك على الصحيحين،.(1/466)

(62)تاريخ نيسابور،.(1/53)

(63)تاريخ بغداد،.(1/297)

(64)الوافي بالوفيات،(2/31)

(65)محمد بن عبدوس، أبو الحسن، الزعفراني، وهو ثقة، وكان يختلف إلى أبو بكر الرازي فيأخذ منه الفقه، تهذيب الكمال، .(1/280)

(66)تاريخ بغداد،.(2/236)

(67)التقريب،.(1/538)

(68)الهداية والإرشاد،.(2/706)

(69)رجال صحيح مسلم،.(2/229)

(70)الكاشف،.(1/408)

(71)التقريب،.(1/218)

(72)الهداية والإرشاد،.(1/271)

5. العلاء: هو العلاء بن المسيَّب بن رافع، الكاهلي الكوفي، قال الذهبي: وثقه أبو حاتم وقال: صالح الحديث[74]، وقال ابن حجر: ثقة من السادسة[75]، توفي سنة 150هـ[76]. وهو من رجال البخاري[77]، ومسلم.[78]
6. عمرو: هو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملي، أبو عبد الله الكوفي، قال الذهبي: "أحد الأعلام، وقال أبو حاتم: ثقة، يرى الإرجاء"[79]، وقال ابن حجر: " ثقة عابد كان لا يدلس ورمي بالإرجاء"، توفي سنة 118هـ[80]. وهو من رجال البخاري[81]، ومسلم.[82]
7. طلحة: هو طلحة بن يزيد الأَنْصارِيّ، أبو حمزة، الكوفي، قال الذهبي: روايته عن حذيفة مرسلة[83]، وقال ابن حجر: ثقة من الثالثة .[84]هو من رجال البخاري[85]، وليس من رجال مسلم.

خامساً: الحكم على الحديث: الشيخ الألباني صحح الإسناد من طريق أبو الوليد الطيالسي، وعلي بن الجَعْدِ، قالا: حدثنا شعبة عن عمرو بن مُرة، عن أبي حمزة مولى الأنصار، عن رجل من بتي عَبْس، عن حذيفة به، وقال: "وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير الرجل العَبْسي، وقد قيل: إنه صلة بن زفر العبسي وهو ثقة ومن رجال الشيخين، وأبو حمزة الأنصاري: اسمه طلحة بن يزيد الآيلي الكوفي؛ وقد وثقه النسائي وابن حبان، وخرج له البخاري حديثاً واحدا، وبانكشاف هوية الرجل العبسي، وتبيّن أنه صلة للثقة؛ يستقيم الإسناد، ويصح الحديث".[86]

وقال المنذري: "تابعه العلاء بن المسيب، عن عمرو بن مرة، عن طلحة بن يزيد الأنصاري، عن حذيفة، لم يذكر بينهما الرجل العبسي، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وأعله النسائي بالانقطاع فقال: "هذا الحديث عندي مرسل، وطلحة بن يزيد لا أعلمه سمع من حذيفة شيئاً"، وغير العلاء بن المسيب قال في هذا الحديث: عن طلحة عن رجل عن حذيفة، وقال الألباني: "وهذا هو الصواب؛ فإن العلاء- مع ثقته- ربما وهم، وقد خالفه شعبة، وهو أوثق منه، فذكر بينهما الرجل، لكنه ثقة، كما سبق؛ فالحديث صحيح على كل حال".[87]

سادساً: مراد الحاكم من قوله: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين):

قال الألباني: وافق الذهبي الحاكم في قوله: "صحيح على شرطهما"، فوهما حيث إن طلحة ليس من رجال مسلم، ثم هو لم يسمع من حذيفة، فإسناد الحاكم مرسل وليس على شرط الشيخين[88]، والحديث صحيح لوجود

---

(73)رجال صحيح مسلم،.(1/224)
(74)الكاشف،.(2/106)
(75)التقريب،.(1/436)
(76)الوافي بالوفيات،.(20/42)
(77)الهداية والإرشاد،.(2/590)
(78)رجال صحيح مسلم،.(2/63)
(79)الكاشف.(2/88) :
(80)تقريب التهذيب.(1/426) :
(81)الهداية والإرشاد،.(2/550)
(82)رجال صحيح مسلم،.(22/79)
(83)الكاشف،.(1/515)
(84)التقريب، (283/1).
(85)الهداية والإرشاد،.(1/373)
(86)صحيح أبي داود،.(4/29)
(87)انظر: صحيح أبي داود،.(4/29)
(88)المصدر السابق.

طرق أخرى صحيحة له، لا سيما وجوده عند الإمام مسلم، وقصد الحاكم ذوات رجال البخاري، وصفات رجال مسلم.

الثالث: حديث عقبة بن عامر(إِنِّي سَمِعْتُكُمْ آنِفًا تَقُولُونَ: سُبْحَانَ اللَّهِ لِكَيْمَا أَجْلِسَ لَكِنَّ السُّنَّةَ الَّذِي صَنَعْتُ)

أولاً: نص الحديث: قال الحاكم في المستدرك: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا إبراهيم بن منقذ الخولاني، حدثنا إدريس بن يحيى، حدثنا بكر بن مضر، عن يزيد بن أبي حبيب، أنه سمع عبد الرحمن بن شماسة المهري يقول: "صَلَّى بِنَا عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ" فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ، "فَلَمْ يَجْلِسْ وَمَضَى عَلَى قِيَامِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ"، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: "إِنِّي سَمِعْتُكُمْ آنِفًا تَقُولُونَ: سُبْحَانَ اللَّهِ لِكَيْمَا أَجْلِسَ لَكِنَّ السُّنَّةَ الَّذِي صَنَعْتُ".

ثانياً: قول الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".[89]

ثالثاً: تخريج الحديث :[90]أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، 391/1، ح(4498)، والحارث في مسنده، 294/1، ح(187)، والطبراني في المعجم الكبير، 313/17، ح(867)، من طريق الليث بن سعد، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، 5/، 267، ح (1940)، والطبراني في معجمه الكبير، 314/17، ح(868)، والبيهقي في سننه الكبرى، 485/2، ح(3852)، من طريق الحاكم المسوقة أعلاه, من طريق بكر بن مضر, (وكلاهما: الليث وبكر) عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الرحمن بن شماسة به.

رابعاً: دراسة رجال الإسناد:

1. أبو العباس: هو محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان، أبو العباس الأموي, الأصم، قال الذهبي: " الإمام المحدث, مسند العصر"، توفي سنة 346هـ[91]، وقال ابن كثير: "ثقة، حافظاً، ضابطاً".[92]
2. إبراهيم بن منقذ: هو إبراهيم بن منقذ بن إبراهيم بن عيسى، أبو إسحاق، العصفري، الخولاني، قال الذهبي: "الإمام الحجة"، توفي سنة269هـ[93]
3. إدريس بن يحيى: هو إدريس بن يحيى الإمام، الأموي، المصري، أبو عمرو، قال الذهبي: "الإمام، القدوة الزاهد"، توفي سنة211هـ.[94]
4. بكر بن مضر: هو بكر بن مضر بن محمد بن حكيم، المصري، قال الذهبي: "ثقة"[95]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"، توفي سنة174هـ[96]. وهو من رجال البخاري[97]، ومن رجال مسلم.[98]

---

(89)المستدرك على الصحيحين، (471/1)، ح 1214.

(90)لم أجد الحديث في الكتب التسعة.

(91)سير أعلام النبلاء،.(12/54)

(92)طبقات الشافعيين،.(1/270)

(93)سير أعلام النبلاء،.(10/140)

(94)سير أعلام النبلاء،.(8/318)

(95) ()الكاشف،.(1/275)

(96) ()تقريب التهذيب،.(2/127)

(97) ()الهداية والإرشاد،.(1/115)

(98) ()رجال صحيح مسلم،.(1/91)

5. يزيد بن أبي حبيب: هو يزيد ابن أبي حبيب، أبو رجاء المصري، الأزدي، قال الذهبي: "ثقة من العلماء الحكماء الأتقياء"[99]، وقال ابن حجر: " ثقة فقيه وكان يرسل"، توفي سنة128هـ[100]. وهو من رجال البخاري[101]، ومسلم.[102]
6. عبد الرحمن بن شماسة: هو عبد الرحمن بن شماسة، المهري، المصري، قال الذهبي: "ثقة"[103]، وقال ابن حجر: "ثقة"، توفي سنة 101هـ[104]. وهو من رجال مسلم.[105]

خامساً: الحكم على الحديث: مدار الحديث على يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسة.

وقد سبق في ترجمتهما بأنهما ثقتان, أما يزيد فمن رجال الشيخين, وأما ابن شماسة فمن رجال مسلم.

وعليه فالحديث إسناده صحيح.

سادساً: مراد الحاكم من قوله: (حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه):

وأما قول الحاكم: "على شرط الشيخين" وموافقة الذهبي له ففيه نظر, فهو على شرط مسلم فقط فالبخاري لم يخرج لابن شماسة في صحيحه.

قال الألباني متعقبًا كلا من الحاكم والذهبي: "وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين! ووافقه الذهبي!، وإنما هو على شرط مسلم فقط؛ فإن ابن شِماسة لم يخرج له البخاري".[106]

وقال ابن التركماني عن الحديث: "وهذا سند صحيح على شرط الشيخين خلا ابن شماسة فان مسلما انفرد به عن البخاري".[107]

الرابع: حديث أنس بن مالك، (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الِاسْتِسْقَاءِ)

أولاً: نص الحديث: قال الحاكم في المستدرك: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا شعبة، عن ثابت، عن أنس بن مالك، قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الِاسْتِسْقَاءِ" وَقَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِثَابِتٍ: أَأَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قُلْتُ: أَأَنْتَ سَمِعْتَ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ.

ثانياً: قول الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقد خرجه مسلم، من حديث يحيى بن أبي بكير، عن شعبة".[108]

ثالثا: تخريج الحديث: *أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في أبواب الاستسقاء، باب رفع الإمام يده في الاستسقاء، 12/2، ح(932)، من طريق مسدد، عن حماد بن زيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس.

---

(99) ()الكاشف،.(2/381)

(100) ()تقريب التهذيب،.(1/600)

(101) ()الهداية والإرشاد،.(2/807)

(102) ()رجال صحيح مسلم،.(2/355)

(103) ()الكاشف،.(1/631)

(104) ()تقريب التهذيب،.(1/342)

(105) ()رجال صحيح مسلم،.(1/411)

(106) ()صحيح أبي داود - الأم (4/ 200)، وانظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.(111 /2)

(107) ()الجوهر النقي.(335 /2)

(108) ()المستدرك على الصحيحين، (474/1)، ح1220.

*وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، 612/2، ح(895)، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن ثابت، به.

*وأخرجه الإمام أبي داود في سننه، في أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها، باب رفع اليدين في الاستسقاء، 303/1، ح (1171)، من طريق الحسن بن محمد الزعفراني، عن عفان، عن حماد، عن ثابت، به.

*وأخرجه الإمام النسائي في سننه، في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب رفع اليدين بالقنوت في الدعاء، 168/2، ح(1440)، من طريق محمد بن بشار، عن عبد الرحمن، عن شعبة، عن ثابت، به.

*وأخرجه الإمام ابن ماجة في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من كان لا يرفع يديه في القنوت، 373/1، ح(1180)، من طريق نصر بن علي الجهضمي، عن يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس به.

*وأخرجه الدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب، رفع الأيدي في الاستسقاء، 961/2، ح(1576)، من طريق عثمان بن محمد، عن عبدة، عن سعيد، عن قتادة به.

رابعاً: دراسة رجال الإسناد:

1. أحمد: هو المحدث أحمد بن جعفر بن حمدان، أبو بكر، القطيعي، وقال الذهبي: "صدوق في نفسه مقبول تغير قليلاً"، توفي سنة 367هـ[109]
2. محمد: هو محمد بن بشار بن عثمان، أبو بكر، البصري، قال الذهبي عنه: "الحافظ، وثقه غير واحد"[110]، وقال ابن حجر: "ثقة"، توفي سنة 252هـ[111]. وهو من رجال البخاري[112]، ومسلم.[113]
3. عبد الرحمن: هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، أبو سعيد، البصري، قال فيه الذهبي: "الإمام العلم"[114]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث"، توفي سنة 198هـ[115]. وهو من رجال البخاري، ومسلم.[116]
4. شعبة: هو شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام، العتكي، الواسطي، قال الذهبي: "ثبت حجة ويخطئ في الأسماء قليلاً"[117]، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ متقن"، توفي سنة 160هـ[118]. وهو من رجال البخاري[119]، ومسلم.[120]
5. ثابت: هو ثابت ابن أسلم، أبو محمد، البناني، قال الذهبي: " رأسا في العلم والعمل، يقال لم يكن في وقته أعبد منه"[121]، وقال ابن حجر: "ثقة عابد"، توفي سنة 127هـ[122]. وهو من رجال البخاري[123]، ومسلم.[124]

---

(109) ()ميزان الاعتدال، (87/1، ت(320))، تاريخ الإسلام، (282/8، ت(262)).

(110) ()الكاشف،.(2/159)

(111) ()التقريب،.(1/469)

(112)() الهداية والإرشاد،.(2/640)

(113) ()رجال صحيح مسلم،.(2/167)

(114) ()الكاشف،.(1/645)

(115) ()التقريب،.(1/351)

(116) ()تسمية من أخرج له البخاري ومسلم،.(1/163)

(117) ()الكاشف،.(1/485)

(118) ()التقريب،.(1/266)

(119) ()الهداية والإرشاد،.(1/354)

(120) ()رجال صحيح مسلم،.(1/299)

خامساً: الحكم على الحديث:

إن الراوي المدار هو ثابت بن أسلم وهو ثقة كما تقدم، ومن رجال الشيخين، وعلى هذا يكون الحديث إسناده صحيح. وقال الشافعي: "هذا حديث متفق على صحته وأخرجه مسلم"[125]، ثم ذكر الطريق الذي ذكرته في التخريج، وقال الألباني: "صحيح".[126]

سادساً: مراد الحاكم من قوله: (صحيح على شرط الشيخين):

عند دراسة الإسناد اتضح أن رجاله هم رجال الشيخين، واتضح من خلال طرق التخريج أن الإمام مسلماً خرج الحديث بالطريق الذي ذكره الحاكم، وعبارة الحاكم دقيقة جداً في وصف الإسناد، ويدل على أنه أراد ذوات رجال الشيخين.

الخامس: حديث عبد الله بن زيد، (اسْتَسْقَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ)

أولاً: نص الحديث: قال الحاكم في المستدرك: أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني، حدثنا جدي، حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمارة بن غزية، عن عباد بن تميم، عن عبد الله بن زيد، قال: "اسْتَسْقَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا فَيَجْعَلَهُ أَعْلَاهَا، فَلَمَّا ثَقُلَتْ عَلَيْهِ قَلَبَهَا عَلَى عَاتِقِهِ".

ثانياً: قول الحاكم: "قد اتفقا على إخراج حديث عباد بن تميم، ولم يخرجاه بهذا اللفظ، وهو صحيح على شرط مسلم".[127]

ثالثاً: تخريج الحديث: *أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب الاستسقاء، باب تحويل الرداء في الاستسقاء، 27/2، (1011)، من طريق وهب بن جرير، قال: أخبرنا شعبة، عن محمد بن أبي بكر، عن عباد بن تميم، به، بلفظ، "أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فقلب رداءه"، بمعناه.

*أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الاستسقاء، 611/2، ح(894)، بلفظ "خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى، فاستسقى واستقبل القبلة، وقلب رداءه، وصلى ركعتين"، والنسائي في سننه، كتاب الاستسقاء، باب تقليب الإمام الرداء عند الاستسقاء، 157/3، ح(1510)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء، 403/1، ح(1267)، أخرجه الإمام مالك في موطئه، 190/1، ح (1)، جميعهم من طريق عبد الله بن أبي بكر، عن عباد بن تميم، به.

*وأخرجه أبي داود في سننه، في جماع أبواب الصلاة وتفريعها، باب في أي وقت يحول رداءه إذا استسقى، 302/1، ح(1164)، من طريق قتيبة بن سعيد، حدحدثنا عبد العزيز، عن عمارة بن غزية، عن عباد بن تميم، به.

---

(121) ()الكاشف،.(1/281)

(122) ()التقريب،.(1/132)

(123) ()الهداية والإرشاد،.(1/130)

(124) ()رجال صحيح مسلم،.(1/109)

(125) ()شرح السنة للبغوي،.(4/406)

(126) ()سنن النسائي الصغرى،.(3/249)

(127) ()المستدرك على الصحيحين، (475/1)، ح(1221).

*أخرجه الإمام أحمد في مسنده، 369/26، ح(16439)، من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن عباد بن تميم، به، ولفظه" شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي، فَوَلَّى ظَهْرَهُ النَّاسَ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ، وَجَعَلَ يَدْعُو، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ".

*أخرجه الدارمي، في كتاب الصلاة، باب صلاة الاستسقاء، 960/2، ح(1574)، من طريق يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عباد بن تميم، به.

رابعاً: دراسة رجال الإسناد:

1. إسماعيل: هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد بن المسيب النيسابوري، أبو الحسن، الشعراني، توفي سنة 347هـ، قال الذهبي: "وكان مجتهدا في العبادة".[128]
2. جده: هو الفضل بن محمد بن المسيب النيسابوري، أبو محمد الشعراني، 282هـ، قال فيه الذهبي: " الإمام، الحافظ، المحدث، المكثر".[129]
3. إبراهيم: هو إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن عبدالله بن الزبير، أبو اسحاق، الزبيري المدني، توفي سنة 230هـ، قال ابن حجر: "صدوق"[130]، كذلك الذهبي.[131]
4. عبدالعزيز: هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد، الجهني، المدني، توفي سنة 187هـ، قال ابن حجر: "صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ"[132]، وقال الذهبي: "قال ابن معين: هو أحب إلي من فليح، وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ"[133]. وهو من رجال مسلم.[134]
5. عمارة: هو عمارة بن غزية بن الحارث الأنصاري، المازني، المدني، توفي سنة 140هـ، قال ابن حجر: "لا بأس به وروايته عن أنس مرسلة"[135]. وهو من رجال صحيح مسلم.[136]
6. عباد: عباد بن تميم بن غزية الأنصاري، المازني، المدني، قال ابن حجر: "ثقة"[137]، وكذلك الذهبي[138]، توفي سنة توفي سنة 63هـ[139]. وهو من رجال صحيح مسلم.[140]

خامساً: الحكم على الحديث: مدار الحديث هو عباد بن تميم وهو ثقة كما ظهر في ترجمته.

قال الألباني: "صحيح على شرط مسلم، وكذلك قال الحاكم ووافقه الذهبي"[141]، وحكم بالصحة على إسناد أبي داود[142]، والنسائي[143]، وأحمد[144]، وجميعها التقت مع طريق الحاكم.

---

(128) ()سير أعلام النبلاء، (749/7، ت(250).

(129) ()سير أعلام النبلاء، (318/13، ت(147).

(130) ()التقريب،.(1/89)

(131) ()الكاشف،.(1/211)

(132) ()التقريب،.(1/358)

(133) ()الكاشف،.(1/658)

(134) ()رجال صحيح مسلم،.(1/250)

(135) ()التقريب،.(409/)

(136) ()رجال صحيح مسلم،.(2/92)

(137) ()التقريب،(1/289)

(138) ()الكاشف،.(1/529)

(139) ()الطبقات لابن سعد،(5/81)

(140) ()رجال صحيح مسلم،.(1/89)

(141) ()صحيح أبي داود /الأم،. (4/326)

سادساً: مراد الحاكم من قوله: (صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ):

من خلال دراسة طرق التخريج اتضح أن اللفظ الموجود عند الشيخين مختلف فعلا عن لفظ الحاكم، والحديث صحيح، ورجاله رجال مسلم.

السادس: حديث جابر بن عبد الله، (أتت النبي صلى الله عليه وسلم بواكي، فقال: "اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، مَرِيئًا مَرِيعًا...الخ).

أولاً: نص الحديث: قال الحاكم في المستدرك: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا مسعر بن كدام، عن يزيد الفقير، عن جابر بن عبد الله، قال: أتت النبي صلى الله عليه وسلم بواكي، فقال: "اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، مَرِيئًا مَرِيعًا، عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ، فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ".

ثانياً: قول الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".[145]

ثالثاً: تخريج الحديث: أخرجه أبي داود في جماع أبواب الصلاة وتفريعها، باب رفع اليدين في الاستسقاء،303/1، ح(1169)، من طريق ابن أبي خلف، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا مسعر، عن يزيد الفقير، به، بلفظ، "اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، مَرِيئًا مَرِيعًا، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ، عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ»، قَالَ: فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ".

رابعاً: دراسة رجال الإسناد:

1. أبو العباس: هو محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم.[146]
2. الحسن: هو الحسن بن علي بن عفان العامري، أبو محمد، الكوفي، توفي سنة 270هـ، قال ابن حجر: "صدوق"[147]، وكذلك قال الذهبي: "قال أبو حاتم: "صدوق".[148]
3. محمد بن عبيد: هو محمد بن عبيد بن أمية الطنافسي، الكوفي، توفي سنة 204هـ، قال ابن حجر: "ثقة"[149]، وقال الذهبي: "وكان يحفظ حديثه وهو أربعة آلاف"[150]. وهو من رجال البخاري[151]، ومسلم.[152]
4. مسعر بن كدام: هو مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي، أبو سلمة، الكوفي، توفي 255سنة هـ، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل"[153]، وقال الذهبي: "أحد الأعلام، وكان من العباد القانتين"[154]. وهو من رجال البخاري[155]، ومسلم.[156]

---

(142) ()صحيح وضعيف سنن أبي داود،.(1/2)

(143)() صحيح وضعيف النسائي،.(4/151)

(144)() إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،.(3/143)

(145) ()المستدرك على الصحيحين،(475/1)،ح(1222).

(146)() سبق ترجمته ص 66.

(147) ()التقريب،.(1/162)

(148) ()الكاشف،.(1/328)

(149) ()التقريب،.(1/459)

(150) ()الكاشف،.(2/198)

(151) ()الهداية والإرشاد،.(2/665)

(152) ()رجال صحيح مسلم،(2/192)

(153) ()التقريب،.(1/528)

(154) ()الكاشف،.(2/256)

5. يزيد الفقير: هو يزيد بن صهيب الكوفي، أبو عثمان، المعروف بالفقير، توفي سنة 122هـ، قال ابن حجر: "ثقة"[157]، وقال الذهبي: "ثقة"[158]. وهو من رجال البخاري[159]، ومسلم.[160]

خامساً: الحكم على الحديث: قال الألباني: "إسناده صحيح على شرط مسلم، وقال الحاكم: " على شرط الشيخين "! ووافقه الذهبي! والرواية المعتمدة في الكتاب بلفظ: أتت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بواكي".

وعلق الألباني على إسناد أبي داود الذي ذكرته فيما تقدم فقال: "وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط الشيخين؛ غير ابن أبي خلف- واسمه محمد بن أحمد-، هو ثقة من رجال مسلم".[161]

وقال ابن حجر في التلخيص: "وقد أعله الدارقطني في العلل بالإرسال، وقال رواية من قال عن يزيد الفقير من غير ذكر جابر أشبه بالصواب، وكذا قال أحمد بن حنبل وجرى النووي في الأذكار على ظاهره فقال صحيح على شرط مسلم".[162]

سادساً: مراد الحاكم من قوله: (صحيح على شرط الشيخين):

نوافق الحاكم على قوله: " صحيح على شرط الشيخين"، فمن خلال الدراسة اتضح أن الإسناد صحيح ورجاله هم رجال الشيخين فعلاً.

السابع: حديث عائشة (إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ، وَاسْتِئْخَارِ الْمَطَرِ عَنْ أَوَانِ زَمَانِهِ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ).

أولاً: نص الحديث: قال الحاكم في المستدرك: "حدثني محمد بن صالح بن هانئ، حدثنا محمد بن إسماعيل بن مهران، حدثنا هارون بن سعيد الأيلي، حدثني خالد بن نزار، حدثنا القاسم بن مبرور، عن يونس بن يزيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: شكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قُحُوطَ[163] المطر، فأمر بمنبر فوضع له في المصلى، ووعد الناس يوما يخرجون فيه، قالت عائشة، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس، فقعد على المنبر فكبر وحمد الله، ثم قال: "إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ، وَاسْتِئْخَارِ الْمَطَرِ عَنْ أَوَانِ زَمَانِهِ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ، ثُمَّ قَالَ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ"، ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه، ثم حول إلى الناس ظهره، وقلب أو حول رداءه وهو رافع يديه، ثم أقبل على الناس، ونزل فصلى ركعتين، فأنشأ الله سحابا فرعدت وبرقت، ثم أمطرت بإذن الله، فلم يأت مسجده حتى سالت السيول، فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نَوَاجِذُهُ، فقال: "أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ".

---

(155) ()الهداية والإرشاد،.(2/16)

(156) ()رجال صحيح مسلم،.(2/277)

(157) ()التقريب،.(602/)

(158) ()الكاشف،.(2/384)

(159) ()الهداية والإرشاد،.(2/808)

(160) ()رجال صحيح مسلم،.(2/360)

(161) ()صحيح أبي داود/الأم،.(4/333)

(162) ()التلخيص الحبير،.(2/231)

(163)()"قُحُوطَ المطر": أن يحتبس وهو محتاج إليه. لسان العرب.(7/374) :

ثانياً: قول الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".[164]

ثالثاً: تخريج الحديث: أخرجه أبي داود في سننه، 304/1،ح (1173)، في أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء، عن هارون بن سعيد، به.

رابعاً: دراسة رجال الإسناد:

1. محمد: هو محمد بن صالح بن هانئ.[165]
2. محمد بن إسماعيل: هو محمد بن إسماعيل بن مهران، أبو بكر، الإسماعيلي، النيسابوري، قال الذهبي فيه: "الإمام الحافظ الرحال الثقة"، توفي سنة 295هـ[166]
3. هارون بن سعيد: هو هارون بن سعيد، أبو جعفر، الأيلي، قال الذهبي: " فقيه ثقة"[167]، وقال ابن حجر: " ثقة فاضل"، توفي سنة 253هـ[168]. وهو من رجال مسلم.[169]
4. خالد بن نزار: هو خالد بن نزار الأيلي، الغساني[170]، قال ابن حبان: "يغرب ويخطئ"[171]، وقال الذهبي: " ثقة"[172]، وقال ابن حجر: " صدوق يخطئ"، توفي سنة 222هـ.[173]
5. القاسم بن مبرور: هو القاسم بن مبرور، الأيلي[174]، قال ابن حجر: "صدوق فقيه"، توفي سنة 159هـ[175]
6. يونس بن يزيد: هو يونس بن يزيد، أبو يزيد، الأيلي، مولى آل أبي سفيان، قال الذهبي: "أحد الاثبات"[176]، وقال ابن حجر: " ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا"، توفي سنة 159هـ[177]. وهو من رجال البخاري[178]، ومسلم.[179]
7. هشام بن عروة: هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، الأسدي، قال عنه الذهبي: " أحد الأعلام"[180]، وقال ابن حجر: " ثقة فقيه ربما دلس"، توفي سنة 146هـ[181]. وهو من رجال البخاري[182]، ومسلم.[183]

---

(164)المستدرك على الصحيحين: (كتاب الاستسقاء، 476/1، ح(1225).

(165)سبق ترجمته ص 44.

(166)سير أعلام النبلاء: (74/11، ت(2579)).

(167)الكاشف: (329/2، ت(5909)).

(168)تقريب التهذيب: ص 567، ت(7230).

(169)رجال صحيح مسلم،.(323/2)

(170)الكاشف: (369/1، ت(1358))، تقريب التهذيب: ص191، ت(1682).

(171)الثقات، لابن حبان: (224/8، ت(13122)).

(172)الكاشف: (369/1، ت(1358)).

(173)تقريب التهذيب: ص191، ت(1682).

(174)الكاشف: (130/2، ت(4527))، تقريب التهذيب: ص451، ت(5488)).

(175)تقريب التهذيب: ص451، ت(5488)).

(176)الكاشف: (404/2، ت(6480)).

(177)تقريب التهذيب: ص614، ت(7919)).

(178)الهداية والإرشاد،.(818/2)

(179)رجال صحيح مسلم،.(370/2)

(180)الكاشف: (337/2، ت(5972)).

(181)تقريب التهذيب: ص573، ت(7302).

(182)الهداية والإرشاد،.(770/2)

(183)رجال صحيح مسلم،.(318/2)

8. أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، أبو عبد الله، المدني، الأسدي[184]، قال الذهبي: "قال بن سعد: كان فقيها عالما، كثير الحديث، ثبتا مأمونا"[185]، وقال ابن حجر: " ثقة فقيه مشهور"، توفي سنة 94هـ[186]. وهو من رجال البخاري[187]، ومسلم.[188]

خامساً: الحكم على الحديث: قال أبو داود: "وهذا حديث غريب، إسناده جيد"[189]، وحسنه الشيخ الألباني- رحمه الله- في صحيح سنن أبي داود.[190]

سادساً: مراد الحاكم من قوله: (صحيح على شرط الشيخين):

من خلال دراسة رجال الإسناد اتضح أنهم ليس جميعهم رجال البخاري ومسلم، فهذا يعني أن الإمام الحاكم قصد صفات الرجال وليس ذواتهم.

الثامن: حديث كعب بن مرة (اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيئًا سَرِيعًا غَدَقًا طَبَقًا عَاجِلًا، غَيْرَ رَائِثٍ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارّ)

أولاً: نص الحديث: قال الحاكم في المستدرك: "حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا إبراهيم بن مرزوق، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا شعبة، وأخبرني عبد الرحمن بن الحصين القاضي، بهمدان[191]، حدثنا إبراهيم بن الحسين، حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، أنه قال لكعب بن مرة أو مرة بن كعب: حدثنا حديثا سمعته من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- دعا على مضر فأتيته فقلت: يا رسول الله، إن الله قد أعطاك واستجاب لك، وإن قومك قد هلكوا، فادع الله لهم فقال: "اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيئًا سَرِيعًا غَدَقًا طَبَقًا عَاجِلًا، غَيْرَ رَائِثٍ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ"، فما كانت إلا جمعة أو نحوها حتى سقوا.

ثانياً: قول الحاكم: "هذا حديث صحيح إسناده على شرط الشيخين"، بهز بن أسد العمي الثقة الثبت، قد رواه، عن شعبة بإسناده، عن مرة بن كعب، ولم يشك فيه، ومرة بن كعب البهزي صحابي مشهور.[192]

ثالثاً: تخريج الحديث: *أخرجه الحاكم في موضع آخر في المستدرك، 477/1، ح (1227)، من طريق أبو علي الحسين بن الحافظ، عن محمد بن محمد، عن علي المديني، عن بهز بن أسد، عن شعبة، به.

*وأخرجه أحمد في مسنده، 603/29،ح(18063،18062،18061)، من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، به. وأربعتهم (وهب بن جرير، آدم، بهز بن أسد، محمد بن جعفر)، عن شعبة، به.

*وأخرجه ابن ماجة في سننه،404/1، ح(1269)، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء، من طريق أبو كريب، عن أبو معاوية، عن الأعمش، به.

---

(184)الكاشف: (2، 18، ت(3775))، تقريب التهذيب: ص389، ت(4561).

(185)الكاشف: (2، 18، ت(3775)).

(186)تقريب التهذيب: ص389، ت(4561).

(187)الهداية والإرشاد،.(2/581)

(188)رجال صحيح مسلم،.(2/116)

(189)سنن أبي داود: (304/1، ح(1173)).

(190)صحيح وضعيف سنن أبي داود: .(1/2)

(191)صوابه: "همذان". المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، وبذيله تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي، لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي: (كتاب الاستسقاء، 468/1، ح(1227)).

(192)المستدرك على الصحيحين: (كتاب الاستسقاء، 476/1، ح(1226)).

وكلاهما(شعبة، والأعمش)، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة، بنحوه.

ولفظ عند ابن ماجة وأحمد: "قَالَ: فَأَتَوْهُ فَشَكَوْا إِلَيْهِ الْمَطَرَ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» قَالَ: فَجَعَلَ السَّحَابُ يَنْقَطِعُ يَمِينًا وَشِمَالًا".

رابعاً: دراسة رجال الإسناد:

1. أبو العباس: هو محمد بن يعقوب بن يوسف، أبو العباس الأموي، النيسابوري، الأصم.[193]
2. إبراهيم: هو إبراهيم بن مرزوق بن دينار، الأموي، البصري[194]، قال عنه النسائي: "صالح"[195]، وقال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه وهو ثقة صدوق"[196]، وذكر ابن حبان في ثقات[197]، وقال الدار القطني: "ثقة إلا إنه كان يخطئ فيقال له فلا يرجع"[198]، وقال الذهبي: " صدوق"[199]، وقال ابن حجر: " ثقة، عمي قبل موته، فكان ولا يرجع"، توفي سنة 270هـ[200]
3. وهب: هو وهب بن جرير بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي، البصري، توفي سنة ست ومائتين، قال الذهبي: " ثقة"[201]، وقال ابن حجر: "ثقة"، توفي سنة 206هـ[202]. وهو من رجال البخاري[203]، ومسلم.[204]
4. شعبة: هو شعبة بن الحجاج[205]. وهو من رجال البخاري[206]، ومسلم.[207]
5. عبد الرحمن: هو عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبيد بن عبد الملك، أبو القاسم، الأسدي القاضي، توفي سنة 352هـ[208]
6. إبراهيم: هو إبراهيم بن الحسين بن علي، أبو إسحاق الهمداني، الكسائي، ويعرف بابن ديزيل، قال الذهبي فيه: " الإمام، الحافظ، الثقة، العابد"، توفي سنة 281هـ[209]
7. آدم بن أبي إياس: هو عبد الرحمن العسقلاني، أبو الحسن، قال الذهبي: " ثقة مأمون متعبد من خيار عباد الله"[210]، وقال ابن حجر: " ثقة عابد"، توفي سنة 221هـ[211]. وهو من رجال البخاري.[212]

---

(193)سبق ترجمته ص66.

(194)الكاشف: (225/1، ت(203))، تقريب التهذيب: ص94، ت(248).

(195)تهذيب التهذيب: (163/1، ت(290)).

(196)الجرح والتعديل: (137/2، ت(439)).

(197)الثقات، لابن حبان: (86/8، ت(12359)).

(198)موسوعة أقوال أبي الحسن الدار قطني في رجال الحديث وعلله: ص48، ت(126).

(199)الكاشف: (225/1، ت(203)).

(200)تقريب التهذيب: ص94، ت(248).

(201)الكاشف: (356/2، ت(6105)).

(202)تقريب التهذيب: ص585، ت(7472).

(203)الهداية والإرشاد،.(2/761)

(204)رجال صحيح مسلم،.(2/307)

(205)سبق ترجمته ص71.

(206)الهداية والإرشاد،.(1/354)

(207)رجال صحيح مسلم،(1/299)

(208)تاريخ بغداد،(10/291)

(209)سير أعلام النبلاء: (184/13، ت(107)).

(210)الكاشف: (230/1، ت(244)).

8. عمرو: هو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملي[213]. وهو من رجال البخاري[214]، ومسلم.[215]
9. سالم: هو سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني، الأشجعي، الكوفي، قال الذهبي: "ثقة"[216]، وقال ابن حجر: " ثقة وكان يرسل كثيرا"، توفي سنة 100هـ[217]. وهو من رجال البخاري[218]، ومسلم.[219]
10. شرحبيل: هو شرحبيل بن السمط، الكندي، الشامي[220]، قال الذهبي: " مختلف في صحبته"، توفي سنة 40هـ[221]. وهو من رجال مسلم.[222]

خامساً: الحكم على الحديث: قال الإمام أحمد: " إسناده ضعيف، سالم بن أبي الجعد لم يسمع من شرحبيل بن السمط". وقال العيني: رجاله كلهم ثقات، وسالم بن أبي الجعد رافع الأشجعي الكوفي روى له الجماعة، وشرحبيل بن السمط بن الأسود أبو السمط الشامي يختلف في صحبته، تم ذكره في التابعين، ويقال: له صحبة من النبي - عليه السلام - روى له الجماعة سوى البخاري، وكعب بن مرة -وقيل: مرة بن كعب- البهْزي الصحابي، لم يخرّج له الشيخان شيئًا .[223]

سادساً: مراد الحاكم من قوله: (هذا حديث صحيح إسناده على شرط الشيخين):

يتضح مما سبق وإن كان رجال الإسناد ثقات إلا أنهم ليسوا جميعا رجال الشيخين، بالإضافة أن الإسناد ليس "صحيح" كما قال الحاكم بل منقطع كما وضح الإمام أحمد.

الخاتمة والتوصيات:

أولاً- الخاتمة:

تبين من استعراض الأحاديث الثمانية أن مراد الحاكم في قوله: "على شرط الشيخين أو أحدهما" في مستدركه ينقسم إلى أقسام؛ أهمها أحاديث أخرجها الحاكم بأسانيد احتج البخاري ومسلم برواتها في صحيحيهما، أو أحدهما، وتبين أن رواة هذا الإسناد ممن احتج بهما الشيخان أو أحدهما، وهنا يقول عنه الحاكم: "إنه على شرط الشيخين أو أحدهما (البخاري أو مسلم)" وهو الصواب، وهناك قسم ثانٍ، وهناك قسم ثالث، ويتمثل في أحاديث يخرجها الحاكم ويحكم عليها بالصحة على شرط الشيخين أو أحدهما، بينما نجد أن بعض رواتها لم يخرج لهم الشيخان ولا أحدهما احتجاجاً، وإنما أخرجا لهم – متفقين أو منفردين- في الشواهد والمتابعات والمعلقات؛ فيكون

---

(211)تقريب التهذيب: ص 86، ت(132).
(212)الهداية والإرشاد،.(1/89)
(213)سبق ترجمته، ص32.
(214)الهداية والإرشاد،.(2/550)
(215)رجال صحيح مسلم،.(2/79)
(216)الكاشف: (1/422، ت(1767)).
(217)تقريب التهذيب: ص226، ت(2170).
(218)الهداية والإرشاد،.(1/316)
(219)رجال صحيح مسلم،.(1/259)
(220)تقريب التهذيب: ص265، ت(2766).
(221)الكاشف: (1/482، ت(2258)).
(222)رجال صحيح مسلم،.(1/306)
(223)نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار،.(5/287)

الحاكم قد أخطأ في حكمه على هذه الأحاديث، وقسم ثالث؛ يخرج الحاكم أحاديث ويصححها، ولكن ليس على شرط الشيخين ولا أحدهما، وبالبحث يتبين أن الحديث صحيح الإسناد كما قال الحاكم–رحمه الله.

التوصيات والمقترحات.

استنادا لنتائج البحث توصي الباحثة وتقترح الآتي:

1. معظم الأحاديث على شرطهما أو على شرط أحدهما، وفيها نحو الربع مما صح مسنده أو حسن؛ مع وجود بعض العلل، وبذا يلزم عدم الثقة المطلقة بمجرد تصحيح الحاكم، رغم أن غالب ما يصححه صحيح، ولكنه كما قيل: "هو في المصححين بمنزلة الثقة الذى يكثر غلطه، وإن كان الصواب غالب عليه".
2. الحاجة إلى مزيد من الدراسات المتعمقة لتجميع وتفصيل حالات الأحاديث في المستدرك، والتي لا تتوفر على شروط الصحيحة مثل (الحسن ، المعلل، الضعيف، المنكر...الخ).

فهرس المصادر والمراجع.

1- ابن التركماني، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، الجوهر النقي على سنن البيهقي، د.ط، (دار الفكر، د.ت).

2- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1412 هـ/1992م).

3- ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين، مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، (سوريا، دار الفكر-، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1406هـ/ 1986).

4- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، المصري، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الطبعة: الأولى، (السعودية، دار فواز للنشر، 1413هـ

5- ابن بهادر، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الطبعة الأولى، (الرياض، أضواء السلف، 1419هـ/ 1998م).

6- ابن حبان البستي، محمد بن أحمد أبو حاتم التميمي، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى، (بيروت، دار الفكر، 1395/ 1975م).

7- ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، (بيروت، المكتبة العلمية، لبنان).

8- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة: الأولى، (سوريا، دار الرشيد، 1406/ 1986).

9- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية الهند، الطبعة: الثانية، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1390هـ /1971م).

10- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق: عبدالقادر شيبة الحمد، الطبعة: الأولى، (السعودية، 1421/2001م).

11- ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي, تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الأولى، (بيروت، الرياض، 1408م/ 1988م).

12- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، صحيحُ ابن خُزَيمة، حَققهُ وعَلّق عَلَيه وَخَرّجَ أحَاديثه وَقدَّم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة: الثالثة، (بيروت، المكتب الإسلامي، 1424هـ / 2003م).

13- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة: الأولى، (بيروت، دار صادر، 1994م).

14- ابن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري، طبقات خليفة بن خياط، تحقيق: د سهيل زكار، (دار الفكر، للطباعة والنشر والتوزيع، 1414 هـ/ 1993م).

15- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، (بيروت، دار صادر، 1968م).

16- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري، (المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ).

17- ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي الطبعة الثالثة، (بيروت دار الفكر1409 – 1988م).

18- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة: الأولى (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1418 هـ/ 1997م).

19- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، طبقات الشافعيين، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، (مكتبة الثقافة الدينية، 1413 هـ - 1993م).

20- ابن معين أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تاريخ ابن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة: الأولى، (مكة المكرمة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ/ 1979م).

21- ابن مَنْجُويَه، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر، رجال صحيح مسلم، تحقيق: عبد الله الليثي الطبعة: الأولى، (بيروت، دار المعرفة، 1407هـ).

22- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، الطبعة: الثالثة، (بيروت، دار صادر، 1414هـ).

23- أبو الفضل، حسن بن محمد بن حيدر الوائليّ الصنعانيّ، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب»، تقريظ: عبد الله بن محمد الحاشدي، الطبعة: الأولى، (المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1426هـ).

24- الألباني أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، مؤلف التعليقات الحسان، الطبعة: الأولى، (جدة، دار باوزير للنشر والتوزيع، 1424 هـ/ 2003م).

25- الألباني أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الطبعة: الأولى، (الرياض، دار المعارف، 1412هـ/ 1992م).

26- الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود، الطبعة: الأولى، (الكويت، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، 1423هـ/2002م).

27- الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف سنن أبي داود، الطبعة: الأولى،(الرياض، مكتبة المعارف، 1419هـ/1998م).

28- الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف سنن الترمذي، الطبعة: الأولى، (الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1427 هـ/ 2006 م).
29- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الأندلسي، التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، لطبعة: الأولى، (الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع، 1406/ 1986م).
30- البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، الطبعة: الثانية، (دمشق، المكتب الإسلامي، 1403هـ/1983م).
31- الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى، شروط الأئمة الخمسة، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، د. ط، (القاهرة، المكتبة الأزهرية، د.ت).
32- الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، تلخيص تاريخ نيسابور، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، عرّبه عن الفرسية: د/ بهمن كريمي (طهران).
33- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، (بيروت دار الكتب العلمية، 1411 /1990م).
34- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة: الأولى، (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية, دار الجنان، 1407هـ).
35- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة: الأولى بيروت دار الغرب الإسلامي، 1422هـ - 2002 م
36- الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ/ 1963).
37- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة: الثالثة، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ / 1985م).
38- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة: الأولى، (جدة، مؤسسة علوم القرآن، 1413 هـ/ 1992م).
39- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، الطبعة: الخامسة عشر (دار العلم للملايين 2002م).
40- السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة: الثانية، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ).
41- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الطبعة: الأولى، (حيدر آباد مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382 هـ/ 1962م).
42- الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث،1420هـ/ 2000م).

43- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، د.ت).
44- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن الكوفي معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبدالعظيم البستوي، الطبعة الأولى، (المدينة المنورة، مكتبة الدار، 1405/ 1985م).
45- العراقي، الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، (بيروت، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1389هـ/ 1970م).
46- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة: الأولى، (بيروت، دار المكتبة العلمية، 1404هـ/1984م).
47- الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: د أكرم العُمَري، الطبعة: الأولى، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1981م).
48- محمد بن إسحاق بن محمد بن منده، سيرة ابن إسحاق، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى، الرياض، دار المسلم،1414هـ).
49- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف الطبعة: الأولى، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م).
50- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط (بيروت دار إحياء التراث العربي، د.ت).
51- المسلمي وآخرون، موسوعة أقوال أبي الحسن الدار قطني في رجال الحديث وعلله، الطبعة: الأولى، (2001م).
52- المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، شروط الأئمة الستة، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، د. ط، (القاهرة، المكتبة الأزهرية، د.ت).
53- النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة: الأولى، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ/ 2001م).
54- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب دار الوعي، الطبعة: الأولى، 1396هـ).
55- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، المجتبى من السنن =السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: الثانية،(حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406 /1986م).
56- الوادعِيُّ، مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني، رجال الحاكم في المستدرك، الطبعة: الثانية، (1425 هـ/ 2004م).